



ماذا لو رفض “وديع” المثل!

إستدعاء وديع الأسمر تم من خلال إتصال هاتفي على تطبيق واتساب، ترك جملة تساؤلات حول خلفياته، وأبعاده القانونية، والأهم، الذي نحاول الإجابة عنه هنا هو ماذا لو رفض الأسمر المثل أمام المكتب؟

يوضح البروفسور في القانون بول مرقص أن مكتب جرائم المعلوماتية يعمل تحت سلطة القضاء وتحديداً النيابة العامة، وبالتالي في حال تمنع الأسمر عن الحضور يخبر المكتب المذكور النائب العام ويأخذ منه إشارة، هذه الإشارة قد تذهب باتجاه جلبه بالقوة بعد إصدار مذكرة إعتقال بحقه، كما من الممكن أن لا تأخذ هذا المسار وذلك وفق تقدير النيابة العامة لمستوى وخطورة التعابير المشكو منها.

أما عن المادة 47 من أصول المحاكمات الجزائية، والتي طلب الأسمر من مكافحة جرائم المعلوماتية قراءتها جيداً، فهي تتعلق بتولي الضباط العدليين بوصفهم مساعدي النيابة العامة، المهام التي تكلفهم النيابة العامة فيها إستقصاء الجرائم غير المشهودة وجمع المعلومات عنها. لكن مع عدم إجبار المشتبه فيهم على الكلام إن إلتمزوا الصمت، وحظر إحتجاز المعنيين إلا بإذن من النيابة العامة وضمن مدة لا تزيد عن ثمان وأربعين ساعة، يمكن تمديدها مدة مماثلة فقط بناء على موافقة النيابة العامة.

يتوقف مرقص عند تشدد دول ديمقراطية متقدمة ومنها الدنمارك والسويد وغيرها فيما يتعلق بملاحقة من أساء أو إستخدم ألفاظاً نابية تنشر الكراهية على مواقع التواصل الإجتماعي وفق أطر وعقوبات واضحة، مؤكداً في الوقت عينه أنه في لبنان لا يوجد إطار قانوني متقدم ومنظم لما يسمى بجرائم

المعلوماتية لا يزال بحاجة لتطوير وتشريع وإيجاد قانون لحماية المعلومات ومكافحة الجرائم الإلكترونية وتنظيم التعامل مع المخالفات الإلكترونية. الأكد في هذا السياق أن المكتب أخطأ في اختيار صيده هذه المرة، فالأسمر لا يمكن ترغيبه او ترهيبه، وهو أكثر من يمكن أن يعرف حقوقه جيداً على جميع الصعد والنيل من حرته لن يكون أبداً بالسهولة نفسها التي صادفها المكتب مع ناشطين آخرين.